

الفصل [الخامس⁽³⁴⁴⁾]: في الظاهر والواضح والأظهر

فأما الظاهر فيطلق فيما ليس فيه نص⁽³⁴⁵⁾، كقوله في شروط الإمام⁽³⁴⁶⁾:
 «والظاهر أن من يمكنه التعلم⁽³⁴⁷⁾ كالجاهل في البابين»، فيحتمل أن يريد الظاهر
 من المذهب، ويحتمل الظاهر من الدليل. قاله ابن راشد. وكقوله في صلاة
 الجماعة⁽³⁴⁸⁾: «فإن اقيمت وهو في المسجد فالظاهر لزومها» [يريد⁽³⁴⁹⁾ فالظاهر]
 من قواعد المذهب قاله ابن راشد. وأما ما فيه نص⁽³⁵⁰⁾ كقوله في الصيام⁽³⁵¹⁾:
 «فإن شك فالظاهر التحريم»، فيريد به الظاهر من الدليل؛ لأن تحريم ذلك من
 باب سد الذرائع، لقوله ﷺ «الراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه»⁽³⁵²⁾.

وقال ابن عبد السلام: يريد أظهر القولين، يعني في الدليل، والله أعلم.
 وأما الواضح فهو بمعنى الظاهر، ووقع له في الشهادات في قوله في الرجوع عن
 الشهادة: «فإن قال: شككت، ثم [قال⁽³⁵³⁾]: زال الشك»، فقال المازري:
 [هي مثل التشكيك⁽³⁵⁴⁾ قبل الأداء ثم يقول تذكرتها فالواضح قبولها⁽³⁵⁵⁾، وعبر

(344) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(345) عبارة (ح-): نظر.

(346) انظر جامع الأمهات ورقة 24 (أ).

(347) عبارة (ت): التعليم.

(348) انظر جامع الأمهات ورقة 23 (ب).

(349) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(350) في (ح-): نظر.

(351) في جامع الأمهات ورقة 43 (ب) وإن شك، والكلام هنا عن السلامة عند مقدمات
 الجماع.

(352) هذا جزء من الحديث المتفق عليه «الحلال بين والحرام بين...» والرواية بالكاف أعني
 كالراعي. انظر فتح الباري جـ 1 ص 111.

(353) ما بين القوسين ساقط من (ح-).

(354) عبارة (ت): التشكيك.

(355) انظر جامع الأمهات ورقة 169 (أ).